



مركز الكتابات الإسلامية يقدم

زَكَاةُ الْفِطْرِ وَزَكَاةُ الْمَالِ



مركز الكتابات: www.douroud.org



رقم الصورة في أرشيف المركز ١٩٣٧ / [f](https://www.facebook.com/daralkitab) : عدلان سهران

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



السَّلَامُ عَلَيْكُمْ

الْمُرْسِلُ إِلَيْكُمْ مَرْكَزُ الْكِتَابَاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ

لِإِحْيَاءِ التُّرَاثِ الْإِسْلَامِيِّ لِلنَّشْرِ

وَالْتَّوْزِيعِ لِلْخَدَمَاتِ الشَّرْعِيَّةِ

وَدُمْتُمْ بِأَمَانٍ إِلَى اللَّهِ

بَيْرُوت، ص ب : الحمراء ٥٧٤٣ / ١١٣

عدلان سهران



مركز الكتابات : www.douroud.org



رقم الصورة في أرشيف المركز ١٧٣٤ / عدلان سهران





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بَرْنَامَجُ التَّثْقِيفِ الشَّرْعِيِّ وَالْمَعْلُومَاتِ
الْعَقَائِدِيَّةِ وَالْمَوَاعِظِ الْمُبَسَّطَةِ وَعَرْضِ
عَجَائِبِ صُنْعِ الْخَالِقِ سُبْحَانَهُ بِالصُّورِ
عَنْ طَرِيقِ الْمُرَاسَلَةِ الْإِلِكْتَرُونِيَّةِ .
قُمْنَا بِتَوْفِيقِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ بِتَرْتِيبِ
تِلْكَ الْأُمُورِ الْمُهَمَّةِ تَبْسِيطًا لِلْمُسَافِرِ
وَالْمُهَاجِرِ بِبِلَادِ الْغُرْبَةِ وَالْوَحْشَةِ
لِتُسَاعِدَ عَلَى السَّكِينَةِ النَّفْسِيَّةِ وَالْخُشُوعِ
الْقَلْبِيِّ ، فَشَارِكْ مَعَنَا بِالْبَثِّ الْإِلِكْتَرُونِيِّ
لِلنَّشْرِ وَالْإِرْسَالِ لِيَكُونَ لَكَ سَهْمٌ بِالْأَجْرِ
وَنَتَمَنَّى أَنْ لَا تَنْسُونَا مِنْ دَعَوَاتِكُمْ

الْخَيْرِيَّةِ . { رقم الترخيص الصادر في ٢٧٧ ١٩٩٢/٩/١٨ }

f : عدلان سهران



مركز الكتابات : www.douroud.org



رقم الصورة في أرشيف المركز ٢ / f : عدلان سهران



صَدَقَةُ الْفِطْرِ

عَنْ أَبِي عُمَرَ رضي الله عنهما قَالَ :

فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ عليه السلام ^(١) صَدَقَةَ الْفِطْرِ
صَاعًا مِنْ تَمْرٍ أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ،
عَنْ كُلِّ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَحُرٍّ وَعَبْدٍ مِنَ
الْمُسْلِمِينَ. وَفِي رِوَايَةٍ : عَلَى الصَّغِيرِ
وَالْكَبِيرِ .. (مسند الإمام أحمد ج ٩ ص ١٥٩ و ٢٢٢) .

قَالَ أَبُو عَبَّاسٍ رضي الله عنه :

فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ عليه السلام زَكَاةَ الْفِطْرِ ^(٢)
طُهْرَةً لِلصَّائِمِ مِنَ اللَّغْوِ وَالرَّفَثِ ،
وَطُعْمَةً لِلْمَسَاكِينِ ، فَمَنْ أَدَّاهَا قَبْلَ
الصَّلَاةِ فَهِيَ زَكَاةٌ مَقْبُولَةٌ ، وَمَنْ
أَدَّاهَا بَعْدَ الصَّلَاةِ فَهِيَ صَدَقَةٌ مِنَ
الصَّدَقَاتِ (سنن الإمام ابن ماجه رضي الله عنه ج ١ ص ٥٨٥) .

(١) الصَّاعُ ٢٤٨٠ غَرَامًا مِنَ الْجَنْطَةِ النَّظِيفَةِ (الفقه المبسط ص ٣٠٣) .

(٢) الرَّفَثُ : الْكَلَامُ الْفَاحِشُ .

تَقْدِيرُ زَكَاةِ الْفِطْرِ عِنْدَ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ فِي لُبْنَانَ لِسَنَةِ ٢٠١٧ م

✽ زَكَاةُ الْفِطْرِ أَقَلُّهَا سِتَّةُ آلَافِ لِيرَةٍ
لُبْنَانِيَّةٍ .



✽ كَفَّارَةٌ مَنْ أَفْطَرَ يَوْمًا مِنْ رَمَضَانَ
وَلَا يَسْتَطِيعُ أَنْ يَقْضِيَهُ لِمَرَضٍ أَوْ كِبَرٍ سِنَّهُ
فَعَلَيْهِ أَنْ يَدْفَعَ مَبْلَغًا أَقَلُّهُ سَبْعَةُ آلَافِ
لِيرَةٍ لُبْنَانِيَّةٍ عَنْ كُلِّ يَوْمٍ أَفْطَرَ فِيهِ .

✽ وَاللَّهُ جَلِيلٌ وَرَسُولُهُ ﷺ أَعْلَمُ ✽

ملاحظة مهمة :

نرجو من أهل البلاد في العالم مراجعة أهل
العلم كل في بلده حول القيمة المقدرة
للكفارة ولزكاة الفطر .

عَمَّنْ يُخْرِجُ الْمُسْلِمُ زَكَاةَ الْفِطْرِ

يُخْرِجُ الْمُسْلِمُ زَكَاةَ الْفِطْرِ عَنْ :

- ١- نَفْسِهِ وَزَوْجَتِهِ وَوَالِدَيْهِ إِنْ كَانَا فَقِيرَيْنِ .
 - ٢- أَوْلَادِهِ الذُّكُورَ الَّذِينَ لَا مَالَ لَهُمْ مِنْ سِنِّ الرِّضَاعَةِ حَتَّى سِنِّ الْبُلُوغِ (الْبُلُوغُ يَحْصُلُ بِنَبَاتِ شَعْرِ الْعَانَةِ أَوْ الْإِحْتِلَامِ) وَحَتَّى يُصْبِحُوا قَادِرِينَ عَلَى كَسْبِ رِزْقِهِمْ .
 - ٥- الْإِنَاثَ إِلَى أَنْ يَدْخُلَ بِهِنَّ الزَّوْجُ .
 - ٦- الْخَدَمَ الَّذِينَ أَلْتَزَمَ نَفَقَتَهُمْ وَمَعَاشَهُمْ .
- (الفقه على المذاهب الأربعة ج ١ ص ٥٦٩ ، الفقه المبسط ص ٣٠٣) .
- مُلاحَظَةٌ : يَجُوزُ أَنْ يَدْفَعَ الْمُسْلِمُ زَكَاةَ الْفِطْرِ عَنْ ابْنِهِ الْبَالِغِ أَوْ أَيِّ مُسْلِمٍ وَلَكِنْ يَجِبُ إِعْلَامُهُ وَأَخْذُ إِذْنِهِ . (الفقه المبسط ص ٣٠٣) .



مَنْ لَا تَجِبُ عَلَيْهِ زَكَاةُ الْفِطْرِ

لَا تَجِبُ زَكَاةُ الْفِطْرِ عَلَى :

- ١ - الْعَبْدُ الْمَمْلُوكُ لِأَنَّهُ لَا مَالَ لَهُ .
 - ٢ - الْفَقِيرُ الَّذِي لَا يَجِدُ لَيْلَةَ الْعِيدِ وَيَوْمَهُ فَائِضًا عَنْ حَاجَتِهِ وَحَاجَةِ أَوْلَادِهِ .
 - ٣ - مَنْ مَاتَ قَبْلَ غُرُوبِ شَمْسِ آخِرِ يَوْمٍ مِنْ رَمَضَانَ .
 - ٤ - لَا فِطْرَةَ عَلَى الْجَنِينِ بِطْنِ أُمِّهِ إِلَّا أَنْ يُولَدَ قَبْلَ غُرُوبِ شَمْسِ آخِرِ يَوْمٍ بِرَمَضَانَ .
- (الفقه على المذاهب الأربعة ج ١ ص ٥٦٩ ، الفقه المبسط ص ٣٠٢) .



مَتَى تُخْرَجُ زَكَاةُ الْفِطْرِ



يَجُوزُ إِخْرَاجُ زَكَاةِ الْفِطْرِ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ مِنْ رَمَضَانَ .
يُسَنُّ إِخْرَاجُهَا قَبْلَ صَلَاةِ الْعِيدِ وَيُكْرَهُ تَأْخِيرُهَا
إِلَى آخِرِ يَوْمِ الْعِيدِ . وَيَحْرُمُ تَأْخِيرُهَا عَنْ يَوْمِ الْعِيدِ
بِلا عُدْرٍ كَغِيَابِ مَالِهِ أَوْ فَقْدَانِ الْمُسْتَحِقِّينَ
وَلَا يَجُوزُ تَأْخِيرُهَا عَنْ يَوْمِ الْعِيدِ أَنْتِظَارًا لِقَرِيبٍ
أَوْ جَارٍ . وَلَا تَسْقُطُ بِالتَّأْخِيرِ بَعْدَ الْوُجُوبِ
بَلْ تَصِيرُ دَيْنًا فِي ذِمَّتِهِ (الفقه المبسط ص ٣٠٢) .



﴿ لِمَنْ تُصْرَفُ زَكَاةُ الْفِطْرِ وَزَكَاةُ الْمَالِ ﴾

تُصْرَفُ زَكَاةُ الْفِطْرِ وَزَكَاةُ الْمَالِ إِلَى الْأَصْنَافِ
الَّذِينَ ذَكَرَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ :
﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسْكِينِ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا ^(٣)
وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبِهِمْ ^(٤) وَفِي الرِّقَابِ ^(٥) وَالْغَرَمِينَ ^(٦) وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ ^(٧)
وَأَبْنِ السَّبِيلِ ^(٨) فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ ^(٩) ﴾

(١) ﴿ لِلْفُقَرَاءِ ﴾ : مَنْ لَا مَالَ لَهُمْ وَلَا كَسْبًا مِنْ حَلَالٍ .
(الفقه المبسط ص ٣٠٥) .

(٢) ﴿ وَالْمَسْكِينِ ﴾ : مَنْ لَهُمْ مَالٌ أَوْ كَسَبٌ وَلَكِنْ
لَا يَسُدُّ حَاجَتَهُمْ (الفقه المنهجي ج ٢ ص ٦٠) .

(٣) ﴿ وَالْعَمِلِينَ عَلَيْهَا ﴾ : هُمْ مَنْ يَجْمَعُونَ الزَّكَاةَ مِنَ النَّاسِ
وَيَعْمَلُونَ عَلَى تَوْصِيلِهَا لِمُسْتَحَقِّهَا (الفقه المبسط ص ٣٠٥)

(٤) ﴿ وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبِهِمْ ﴾ : هُمْ مَنْ أَسْلَمَ حَدِيثًا فَيُعْطُونَ
مِنَ الزَّكَاةِ لِتَأْلِيفِ قُلُوبِهِمْ . أَوْ مَنْ أَسْلَمَ وَأَخَذَ
أَقَارِبُهُ الْكُفَّارُ مَالَهُ ، أَوْ مَنْ يَسْتَطِيعُ أَنْ يَحْمِيَ
الْمُسْلِمِينَ مِنْ هَجَمَاتِ الْكُفَّارِ (الفقه المنهجي ج ٢ ص ٦١) .



(٥) ﴿وَفِي الرِّقَابِ﴾ : أَي لِتَحْرِيرِ الْعَبِيدِ الْمَمْلُوكِينَ
أَوْ لِفَكِّ أَسْرَى الْمُسْلِمِينَ الَّذِينَ وَقَعُوا فِي أَيْدِي
الْكَفَّارِ ، أَوْ لِتَحْرِيرِ سَجِينِ مُسْلِمٍ مَظْلُومٍ .
(الفقه المبسط ص ٣٠٨) .

(٦) ﴿وَالْغَرَمِينَ﴾ : هُمْ مَنْ أَسْتَدَانُوا مِنَ النَّاسِ
لِمَعِيشَتِهِمْ فِي غَيْرِ مَعْصِيَةٍ (الفقه المبسط ص ٣٠٨) .
(٧) ﴿وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ : أَي لِدَعْمِ الدُّعَاةِ الَّذِينَ
يَنْشُرُونَ الدِّينَ ، وَالْمُجَاهِدِينَ الْمُرَابِطِينَ ضِدَّ
أَعْدَاءِ اللَّهِ ، وَقِيلَ : فِي جَمِيعِ وُجُوهِ الْخَيْرِ
(الفقه المبسط ص ٣٠٩) .

(٨) ﴿وَأَبْنِ السَّبِيلِ﴾ : هُوَ الْمُسَافِرُ سَفَرًا مُبَاحًا
وَتَقَطَّعَتْ بِهِ السُّبُلُ فِي بَلَدٍ غَيْرِ بَلَدِهِ بِأَنْ
فَقَدَ مَالَهُ وَطَعَامَهُ ، فَيُعْطَى مَا يَكْفِيهِ لِيَعُودَ
لِبَلَدِهِ . أَوْ مَنْ أَرَادَ سَفَرًا مُبَاحًا لَا مَعْصِيَةَ فِيهِ ،
فَيُعْطَى مَا يَكْفِيهِ لِسَفَرِهِ ذَهَابًا وَإِيَابًا (تفسير الإمام
البغوي رحمه الله ج ٢ ص ٣٠٥ ، الفقه المنهجي ج ٢ ص ٦٢ ،
تحفة المحتاج ج ٣ ص ٣١٩ ، الفقه المبسط ص ٣٠٥ - ٣١٠) .



أَحْذَرُ لِمَنْ زَكَاتَكَ سَتَدْفَعُ
 حَتَّى أَجْرُكَ لِسَمَاءِ الْحَقِّ يُرْفَعُ
 سَلَامٌ لِلْمُحْتَاجِ بِيَدِكَ أَنْفَعُ
 هَكَذَا بَعْضُ الْعُلَمَاءِ أَجْمَعُ
 الْمَكَارُ بِلَحِيَّتِهِ الْأَمْوَالُ يَجْمَعُ
 أَصْبَحَ مِنَ الْحَرَامِ لَا يَشْبَعُ
 سِنِينَ عَلَى الْأَثَرِيَاءِ رَقَعَ
 مُغْتَصِبُهَا لَا أَحَدَ لَهُ يَشْفَعُ

مركز الكتابات الإسلامية



٧

مركز الكتابات : www.douroud.org

رقم الصورة في أرشيف المركز ١٧١١ / [f](https://www.facebook.com) : عدلان سهران

بَعْضُ أَحْكَامِ زَكَاةِ الْمَالِ



مَا تَجِبُ الزَّكَاةُ فِيهِ



وَمَا تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ فِي الْمَذْهَبِ إِذَا بَلَغَ النَّصَابُ **﴿فَلِلدَّفْعِ تَأْهَبُ﴾**
 تَجِبُ الزَّكَاةُ فِي النِّعَمِ وَالْفِضَّةِ وَالذَّهَبِ وَالنَّقْدِ الْوَرَقِيِّ وَالْمَعَادِنِ **﴿لَيْسَ فِيهِ عَجَبُ﴾**
 وَالرِّكَازَ وَهُوَ الذَّهَبُ وَالْفِضَّةُ الدَّفِينَتَانِ وَالْمَعْشَرَاتِ أَيْ الْجُيُوبَ وَعُرُوضَ التِّجَارَةِ **﴿بِأَيِّ مَخْصِنٍ﴾**



مَا لَا تَجِبُ الزَّكَاةُ فِيهِ



الْأَرْضِي وَالْعَقَارَاتُ لَا تَجِبُ الزَّكَاةُ فِيهَا وَالْمَبْنِي وَالْمَصَانِعُ وَالْمُسْتَشْفَيَاتُ وَمَا يَلِيهَا
 مِنْ الْخَلْقِ وَمِلْكُهَا لِلَّهِ الْوَاحِدِ الْأَحَدِ (٢) (وَلَوْ أَحْضَرَهَا مِنَ الصَّخَرَاءِ أَوْ الْأَدْغَالِ)
 فَلَا زَكَاةَ فِيهَا، وَكَذَا الْحَمِيرُ وَالْحَيْلُ وَالْبِغَالُ وَالسَّيَّارَاتُ وَالْآلَتُ الْفَلَّاحَةِ وَالْأَدَوَاتُ الْمَنْزِلِيَّةُ
 كَأَنَّ كَانَتْ مَجْهُزَةً لِلْبَيْعِ وَالشِّرَاءِ فَتَزَكَّى كَعُرُوضِ التِّجَارَةِ فَاتَّيَبَ مِنْ الْإِفْتِرَاءِ (٣)



النَّيَّةُ لِمَنْ يُخْرِجُ الزَّكَاةَ



وَعَلَيْهِ أَنْ يَنْوِي بِقَلْبِهِ زَكَاةَ الْفَرَضِ كَأَنْ يَقُولَ : نَوَيْتُ أَنْ أَدْفَعَ زَكَاةَ فَرْضِي
 وَلَا يَجِبُ فِي النَّيَّةِ تَعْيِينُ مَالٍ **﴿فَشَرَعْنَا الْمُبَارَكَ أَتَقَى مِنَ الزَّلَالِ﴾**
 وَنِيَّةُ الْوَلِيِّ قَدْرُ مَقَامِ نِيَّةِ الْمَجْنُونِ وَالصَّيِّ
 وَيَصِحُّ بِالزَّكَاةِ نِيَّةُ التَّوَكُّلِ (٤) **﴿لِلصَّادِقِ الْأَمِينِ وَاللَّهُ هُوَ الْوَكِيلُ﴾**

(١) الفقه المنهجي ج ٢ ص ٢٦ - ٢٨.

(٢) المقصود البناء نفسه أما إيراداتها وأرباحها فعند وجود النصاب تزكَّى بعد مرور الحول بنسبة ٢,٥ بالمائة والعقارات والشقق إن كانت للتجارة تزكَّى كما تزكَّى عروض التجارة (الفقه الإسلامي وأدلته ج ٣ ص ٢٩٣).

(٣) الفقه الإسلامي وأدلته ج ٣ ص ١٦٣، سلم الأحكام في زكاة الإسلام ص ٢٢.

(٤) الفقه الإسلامي وأدلته ج ٣ ص ١٧٣ - ١٧٥.





عَلَى مَنْ تَجِبُ الزَّكَاةُ



تَجِبُ الزَّكَاةُ عَلَى الْمُسْلِمِ الْحُرِّ الْمَالِكِ لِلنِّسَابِ وَفِي مَالِ الصَّيِّ وَالْمَجْنُونِ الزَّكَاةُ تَجِبُ وَالْمُرْتَدُّ لَا يَسْقُطُ عَنْهُ مَا وَجِبَ لِأَنَّهُ مُطَالَبٌ بِرُجُوعِهِ لِلْإِسْلَامِ فَتَوَخَّذْ (بَلَى) وَلَوْ أَخْرَجَهَا حَالُ الرَّدَّةِ لَجَازَ ذَلِكَ حِينَ دُخُولِ الْكَافِرِ الْأَصْلِيِّ الْإِسْلَامَ

(وَفَقْ الشُّرُوطِ الشَّرْعِيَّةِ وَلَهَا حِسَابٌ وَيُخْرِجُهَا عَنْهُمَا وَلِيَهُمَا وَلَا تَنْحَجِبُ فِي الْإِسْلَامِ وَلَا عَنْهُ تَحْتَجِبُ بَعْدَ وَجُوبِهَا عَلَيْهِ أَسْلَمَ أَمْ لَا لِأَنَّ مَالَهُ مَوْقُوفٌ فَضَعِ الْحُكْمَ بِإِلَافَةٍ لَا يَدْفَعُ زَكَاةَ زَمَانٍ كُفْرِهِ فَاتَّبِعْ لِلْكَلَامِ

ملاحظة: الْكَافِرُ الْأَصْلِيُّ يُعَاقَبُ عَلَى تَرْكِ الزَّكَاةِ فِي الْآخِرَةِ لِأَنَّهُ مُكَلَّفٌ بِقُرْعِ الشَّرِيعَةِ (١)



لَا زَكَاةَ عَلَى الْعَبْدِ الْمَمْلُوكِ



لَا تَجِبُ الزَّكَاةُ عَلَى الْعَبْدِ الْمَمْلُوكِ لِأَنَّهُ لَا مِلْكَ لَهُ، وَلَوْ مَلَكَهُ سَيِّدُهُ أَوْ غَيْرُهُ مَالًا لَا يَمْلِكُهُ عَلَى الصَّحِيحِ. فَإِنْ أُعْتِقَ وَفِي يَدِهِ مَالٌ يَبْلُغُ نِصَابًا يَنْتَظَرُ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ ثُمَّ يَزْكِيهِ (٢)



الزَّكَاةُ تَحْمِي مَالِ الْمُسْلِمِ مِنَ السَّرِقَةِ



عَنْ أَحْسَنٍ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: "حَصِّنُوا أَمْوَالَكُمْ بِالزَّكَاةِ وَذَاوُوا مَرْضَاتِكُمْ بِالصَّدَقَةِ وَاسْتَعِينُوا عَلَى حَمْلِ الْبَلَاءِ بِالدُّعَاءِ وَالتَّضَرُّعِ" (٣)

(١) ينتظر حتى يحول حول على إسلامه فإذا امتلك نصاباً زكياً عنه (الفقه المبسط ص ٢٧٧ - ٢٧٨).

(٢) الفقه المبسط ص ٢٧٧

(٣) الفتوح الكبير ج ٢ ص ٧٢ - ٧٣.





شُرُوطُ الْمَالِ الَّذِي تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ

وَلَمَّا تَامَتْ وَيُوجَلُ إِنْ شَاءَ نَائِبَةٌ
«وَهَذَا فِي شَرْعِنَا مِنْ أَحْكَامِ الْمِلَّةِ»
وَلَيْسَ مِنْ أَرْبَاعِ الْخُمُورِ وَالْقِمَارِ وَالرَّيَا وَالْوَبَالِ
«وَهَذَا مِنْ أَحْكَامِ وَأُمُورٍ شَرْعِيَّةٍ»

مِنْ شُرُوطِ الْمَالِ أَنْ يَكُونَ مَمْلُوكًا لِصَاحِبِهِ
أَنْ يَكُونَ قَابِلًا لِلنَّمَاءِ أَيْ أَنْ يَدْرُ غَلَّةٌ
(أَنْ يَكُونَ الْمَالُ قَدْ جُمِعَ مِنْ حَلَالٍ
وَأَنْ يَكُونَ زَائِدًا عَنْ حَاجَاتِهِ الْأَصْلِيَّةِ



مَعْنَى الْحَوْلِ وَالنِّصَابِ



(٢) مَعْنَى الْحَوْلِ سَنَةٌ هِجْرِيَّةٌ كَامِلَةٌ مُقَرَّرَةٌ
مَعْنَى النِّصَابِ الْقِيَمَةُ الشَّرْعِيَّةُ الْمَقْدَرَةُ
قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَا زَكَاةَ فِي مَالٍ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ» (الفتح الكبير ج ٣ ص ٣٤٤)



مِقْدَارُ الْأَنْصِبَةِ



«وَاللَّهُ أَحْيَى كُلِّ شَيْءٍ مِنَ الْمَاءِ»
أَيْ ٨٥ غَرَامًا مِنْ الذَّهَبِ يُسَاوِي
تَعَادِلَ ٥٩٥ وَيَعْضُهُمْ قَالَ ٦٧٢ غَرَامًا «فَأَنْهَاهُمْ»
أَيْ حَوَالِي ٧٤٤ كَيْلُو غَرَامٍ (وَالسَّلَامُ)
«لَمَّا فِي الِارْتِفَاعِ مِنْ جُنُونٍ وَعَجَبٍ»
يُرْجَعُ تَقْسِيمُ الزَّكَاةِ حَسَبَ الْمَكَائِلِ فِي كُلِّ بَلَدٍ حَيْثُ يُوْجَدُ اجْتِهَادَاتُ.

قَدَّرَ قِيَمَةَ النِّصَابِ الْعُلَمَاءُ
نِصَابُ الذَّهَبِ عِشْرُونَ مِثْقَالًا يُسَاوِي
نِصَابُ الْفِضَّةِ مِائَتَا دِرْهَمٍ
وَنِصَابُ الزُّرُوعِ خَمْسَةُ أَوْسُقٍ عَلَى التَّمَامِ
نِصَابُ مَالِ الرُّوقِ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ أَسْعَارِ الذَّهَبِ (٤)

(١) الفقه الإسلامي وأدلته ج ٣ ص ١٦٠ - ١٧٦.

(٢) النصاب هو الحد الأدنى الذي تجب فيه الزكاة (الفقه المبسط ص ٢٨٢، الفقه المنهجي ص ٣٢).

(٣) وقال بعضهم: ٩٦ غراما من الذهب، والأفضل الأخذ بالأقل احتياطاً وبراءة للذمة.

(٤) الفقه المنهجي ج ٢ ص ٣٠ - ٣١ و ٤٠، الفقه المبسط ص ٢٩١ و ٣٠٣.



زَكَاةُ نِصَابٍ وَنِصْفٍ ﴿ تَخْرُجُ الزَّكَاةُ عَنْ جَمِيعِ الْمَوْجُودِ مِنَ النَّقُودِ فَلَوْ بَلَغَتْ مَثَلًا ثَلَاثِينَ مِثْقَالًا وَجَبَ اخْرَاجُ ٢,٥ بِالمِائَةِ عَنِ الثَّلَاثِينَ مِثْقَالًا (أَيُّ ثَلَاثُونَ مِثْقَالًا مِنَ النَّعَمِ) . وَهَذَا يَعْنِي أَنَّهُ إِذَا بَلَغَتْ النَّقُودُ نِصَابًا وَنِصْفًا وَجَبَ اخْرَاجُ الزَّكَاةِ عَنِ الْمَبْلَغِ كُلِّهِ (أَيُّ نِصَابٍ وَنِصْفٍ) .

الْأَخْتِيَالُ وَالتَّهَرُّبُ مِنَ الزَّكَاةِ ﴿ قَدْ يَحْتَالُ أَحَدُهُمْ بِأَعْمَالٍ شَيْطَانِيَّةٍ عَرْمَةٍ لِلتَّهَرُّبِ مِنْ آدَاءِ الزَّكَاةِ كَأَنْ يَهَبَ أَمَالًا لِقَرِيبٍ مِنْهُ ثُمَّ يَسْتَرِدُّهُ مِنْهُ بَعْدَ تَمَامِ الْحَوْلِ، أَوْ يَهَبَ أَمَالًا لِكُزِّي لِلْفَقِيرِ ثُمَّ يَشْتَرِيهِ مِنْهُ، وَلَوْ أَبْدَلَ النِّصَابَ بِغَيْرِ جَنْبِهِ أَوْ أَنْتَفَ جُزْءًا مِنَ النِّصَابِ لِلتَّهَرُّبِ مِنَ الزَّكَاةِ فَلَا تَسْقُطُ عَنْهُ الزَّكَاةُ عِنْدَ الْمَالِكِيَّةِ وَالْحَنَابِلَةِ، وَتَسْقُطُ عِنْدَ الْإِمَامِ أَبِي حَنِيفَةَ وَالشَّافِعِيِّ، لَكِنْ فِعْلُهُ حَرَامٌ. ﴿



الْمَكَايِيلُ وَالْأَوْزَانُ



﴿إِيَّاكَ أَنْ تُخْسِرَ الْمِيزَانَ﴾ أَيُّ ١٤٨,٨٠٠ كِيلُو غَرَامٍ (فَلَا تَحْتَالُوا) أَيُّ ٢٤٨٠ غَرَامًا تَقْرِيْبًا هُوَ عِنْدَنَا ﴿خُذْ مِنَ الشَّرْعِ وَلَا تَسْأَلِ الْحَاوِي﴾ ﴿هَذَا شَرْعُنَا الْخَالِي مِنَ الْقِيلِ وَالْقَالَ﴾ يَقْرَأُ بِذَلِكَ كُتُبَ الْمَقَايِسِ وَالْمِيزَانِ وَهَذَا شَرْعُنَا الْحَنِيفِ بِالْحَقِّ نَاطِقٌ

الْمَكَايِيلُ فِي شَرْعِنَا وَالْأَوْزَانُ فَالْوَسْقُ سِتُّونَ صَاعًا هَكَذَا قَالُوا وَالصَّاعُ أَرْبَعَةُ أَمْدَادٍ كَمَا وَصَفَ لَنَا وَالْمُدُّ ٦٢٠ غَرَامٍ تَقْرِيْبًا يُسَاوِي ٤,٨٠ غَرَامَاتٍ يُسَاوِي الْمِثْقَالَ وَمَنْ يَشْتَبِهَ بِقَدْرِ قِيَمَةِ الْأَوْزَانِ فَالْأَوْزَانُ تَخْتَلِفُ حَسَبَ الْبُلْدَانِ وَالْمَنَاطِقِ

(١) كل ما وزاد عن النصاب تخرج زكاته أيضا بمقدار ٢,٥ سواء قل أو كثر . (راجع المجموع ج ٦ ص ١٦) . (٢) الموسوعة الفقهية الكويتية ج ٢٣ ص ٢٨٨، الفقه الإسلامي وأدلته ج ٣ ص ٣٢٢ . (٣) الفقه المنهجي ج ٢ ص ٣٠ و ٤٠، الفقه المبسط ص ٣٠٣ .





أَيُّهَا السَّادَةُ الْقُرَّاءُ

نَتَمَنَّى أَنْ تَكُونُوا قَدْ اسْتَمْتَعْتُمْ

بِهَذَا الْأُسْلُوبِ الْمُبَسِّطِ وَأَنْتُمْ عَلَى

مَوْعِدٍ مُتَجَدِّدٍ بِعَوْنِ اللَّهِ تَعَالَى .



قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ :

مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي

الدِّينِ (مسند الإمام أحمد ج ٢٨ ص ٦٢) .



مركز الكتابات : www.douroud.org

رقم الصورة في أرشيف المركز ١٧٣٧ / f : عدلان سهران